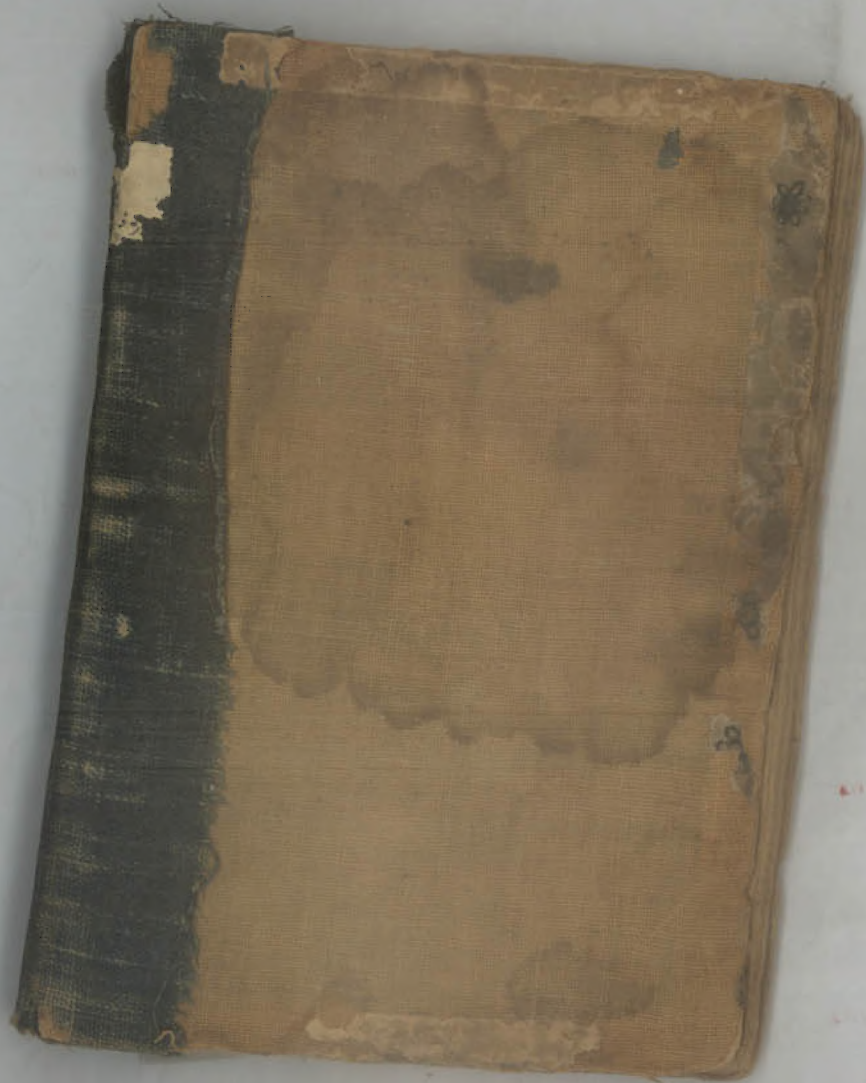


مجموعه انقضا
۸۶۲۸

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۸۲۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب مفتاح الفصول

شماره ثبت کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۸۶۱۳

۲۹۳۷۸

أمير المؤمنين وصوفى بالقدم والبهاء والصورة والسلام على رسوله **فضل** الرسل
 والانبيا **وقال** له وصاحب البصرة **اللقيني** **قال** له ما كان كتاب الفضول من الكتب
 المستعرة من فن الاصول ولتقت الطبائع السليقة بالتبوع وفيه مواضع تسبق
 الانهايم بالوصول اردت ان اعلق بها حواشي تخون كاشفة لغميها وموزة
 خفايا واجوبة لاسئلة ما توقي في الله واله وجوبه ولم يكن **قل** ولا يسألني
 جمع سائفة وبها مؤنس سيرة السائفة هو الكامل والنام قال المحب في نسخة لقمان
 في نفسه **وقال** له وسبع عليك نعمته اي قام كرد وضافته الي انما هو من قبل اضافته
 النصفه الي موصوفها وانما هو النعم للبايعة وصحت الادب والتصديق وذكر الجان
قل وسوائف الله الا ان كان بالبايعة فقد مرشده وان كان بالهجرة فهي جمع سائفة
 مشتقة من السوء وهو الجوف وشه في شراب فردان الله وان وجهه كان حزين
 كزاني الرشدي وضافته الي الله والنعم من قبل اضافته النصفه الي موصوفها
 والله اي النعم لظاهره كالحج لظاهره ومجته الا بالان والاقرار وذكر الله وغير ذلك
 على ما هو المذكور في الحسنة **قل** وانكسره وانما اختار في نسخة الاسمية حيث

سایف
مقدمه

اسان

الحسن

[illegible]

انفلیت

وان ثبت الصالح الذي هو من سلب النفس في غير شريعة ووافقة العباد الى العبادات انما يتبين
 وما قيل ان المراد من العبادات طلبها العلم في غلظ كما يظهر من قوله فكيف مع سعة ادراكها
 سعة لافق من قوله يصح في غلظها وهم رويها لوضوح عبارتها التي يصح بان مرادها لا
 يحتاج الى شرح ولا البيان فوجه العلم بقوله فكيف انما هو ذلك المسالك التي لا طريق بحدودها
 الى المظبوط منها اي اولها شيها باليت في كنيته من اثبت سعة العلم اي لا حصر له
 فكيفية وان ثبت المذلة فهو في شريعة وليس صفة السعة اي ربيعة السعة والمثلية وتبين
 في حجبته وهو فاعل قوله ذلك وانما سعة الرتبة التي تصد من قدم لان سرها يعود اليها
 نها زلت في رتبة الطراء مثل سعة السلطنة وقابل فيهما شبه الا فيهما يد في الرتبة
 مستفاد كنيته ونهايت الرتبة التي هو لازم لذي الرتبة في كنيته وان ثبت انفسه الذي هو
 الرقاب في غير شريعة وانما ثبت من انفسه اي الا فيهما التي تقب في الموضع المعلقة
 يدخل فيها في غموات اي الفالسات يصغر ثمر اذا غشيت كذا في الثاني في قوله
 ولو ترى اذ انظر لكون في غموات الموت الحيات جمع حجة وهو عظيم الماء كذا قال الثاني
 في كبري ووافقة الغموات الى الوفاة والطاعة الى العطف لا ياتية قوله غموات جمع غموات
 النفس داخل في البحر لا يخرج الا في اي التي است من النفس التي هي خواص به البحر
 است من غموات اي انما كان مفسار هذا التصنيف او مفسار كذا في الشريعة

رتبته بلام فيجاء في قوله فافقت الى ان يزل في بعض النسخ الى يزل وكلها ما كانها
 قوله مبرزة اي مظهر قوله رموزا ووجه الاشارة الى حقيقة قوله في الشرف اي الاختصاص
 اصبر من الصالح وهو الرسل وان كان ذات شرف مبرزة اي ذات توتيرها
 حقا لا حقيقة لكن اشكر من رتبة قوله واخرى تنبيه اي تنبيهه اما مبرزة اي مبرزة
 المرحوم والمطلب اي الى الوجود في الاخرة والاخرة هذا ما سيج في في شرحه الذي جنة بتوفيق
 العلم وفي بعض المواضع احتمالات اخر تركتها في هذا للتطويل وقدر على الصافي
 فان قيل المدعي اثبات علو منزلة المؤمنين دون الصالحين والافق قوله على الثاني قوله
 قلت للمدعي علو منزلة الممتزجة المؤمنين مطلقا سواء كان صالحين او لا فان ثبت على جبريل
 عليه الصلوة والسلام ان الامم فرقة المؤمنين لا يعلم فان كان في نفس جبريل عليه السلام
 ان كان للمؤمنين العلمين والاعمال العالمين بالشرايع فالمدعي هو الآية الثانية
 قوله وذكروا صفة الكرم لاخراج خطا الكثير **فان قيل** لا يخرج على تقدير ان يكون المراد من الكرم الشرف
 مخرج لا في خطابات السالكين كلها شرفه **فان قيل** المراد من الشرافة الشرافة من حيث المذكور
 اكثر وسواء الخطا كلها مخرج **فان قيل** مع ان صفة الشرف في علم النجاة لا في الصافي الوصف
 الى صفة ولا صفة الى موصوفها لان لكل من يتبين التركيب الانساني والتوصيف في غير آخر
 يقوم ادراجها مقام الآخر لان معنى تركيب الانساني ليس في شدة في شدة ومعنى تركيبه في شدة

اي من وخصه
 انما هو الذي لا يوافق المدعي لان
 انما هو الذي لا يوافق المدعي لان

باعتبار الحقيقة لا يتم اليقيني لقوله لا يجوز ان يكون العلم باعتبار قيامها بالاشخاص وما قيل ان لا يتحقق
 اذا قامت بجنس من جنسها واما اذا قامت بشخص واحد فلا كمال فيقال فذلك هو العلم بحسب
 جميعه في العلم بغيره لان حقيقة العلم هي الاول والآخر وبوجه مختلف بالاعتناء بالمدرك
 يختلف باختلاف المدركين تأمل في حق العلم ولا تكن من المتعصبين فان الحق الحق لا يتغير
 قوله ولا دلالة العلم على شخص فانه اذا قيل جاءني رجل لا يعلم من زيد مطلقا اي لا مطلقا
 ولا يقتضي ولا انفرادا **قوله** انما يقيد اي بصورة المقابلة **قوله** كل حرف روي اي لا يلجأ اليه
 العلم في السلك بمسلكهم فان العلم بغيره **قوله** وانما اردوا به جمعا من مدركاته **قوله** ان هذا العلم
 من المدرك المشكك في الكتاب ذلت فيه اقسام المستخرجين وتحقيقه على ما سيجي
 روي الى هنا امرين احدهما تأويل الافراد بالمدلول والاشياء ان المراد بالمدلول المدلول
 لا مطلق المدلول كما يفهم من الاضافة فانفرض من تأويل الافراد بالمدلول المدلول
 بعض افراد العلم وهو جمع الجمع لان جمع الجمع بالنسبة الى ما تحته من الجمع هو افراد الافراد
 الحقية المتبادر اعني الاشخاص لم يتناول كماله لان الجمع الحقية ليس من قبل الاشخاص
 انما هو من قبل تقدير المدلول بالمدلول بغيره **قوله** اسماء الاعداد من كماله هو خارج من الحدود
 لانه في المدلول على المطلق بصدق في كماله اسماء الاعداد لان العلم بالشيء بغيره
 لان المثلثة مثلا يصدق على جميع اجزائه المثلثة فلو اردنا ان يكون العلم بالاشياء كماله

بهم

قيد المدلول بالمدلول بغيره **قوله** لا يصدق بغيره اصل الحقيقة بصدق على كل واحد من الاجزاء
 فلو اردنا مدلوله في كماله لا يمكن قوله لان مطلق الافراد يعقل تقديره لا نافية وقوله لا يصدق
 لا يصدق في الحقيقة في التعريف بصدق على اسماء الاعداد وقوله على جماعته فرد تعين
 قوله لا مدلول كما يعلم من السياق اعني قوله في كماله بالمدلول المدلول المدلول المدلول
 لا يصدق كما هو المتبادر ولو حمل قوله مطلق الافراد على افراد المطلق اي العلم في الفردية
 يكون قوله على جماعته تعيلا لقوله لا يصدق الحق بصدق تأمل في بطلان ما حرمنا
 فالحجاب ان هذا الاحتمال لم يتشأ عن الدليل **قوله** ان اردنا دليل احتمال الجواز في كماله
 الخاص لان دليل احتمال صلاحية المثلثة للارادة وهو موجود في الخاص وان اردنا دليل
 الجواز فانما يجد دليل اردنا دليل احتمال المثلثان المراد دليل عدم ادرته الحقيقة
 ارادة تعين الجواز **قوله** دليل عليه تقديره **قوله** من الاول بان عطف ما عطف على كماله
 على الزواجر ما باعتبار ان المقدس في حق المراجعة المبرور **قوله** في حق الاما الحقيقة بحيث قد
 المبرهنة وادهم والحقيقة الاما بقدر ما يكفي ليس لان التقييد من قدر الكفاية لا
 يجوز للمولى واما باعتبار تقدير فرضنا ثانيا على ان يكون هذا بحيث او بينا والاول
 قوله انما انما لو من الشايد بان تقديره **قوله** اعني هو تعين حقيقة الايجاب ولذا
 المحسوس بالاجاب **قوله** لكنه بقي الاشكال فزان الفرض بحقيقة التقدير **قوله** انما

قوله من حديث ولا لانه العلم اي من علم
 ولا لانه انما قوله وانما اردنا دليل احتمال
 اي بطلان واحدة والمراد انما قوله من
 الفرض او عطف المثلثة او قوله ومن
 الحقيقة وانما

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فخرنا بان الله عليه الصلوة والبركات قد افاض علينا في العلم والبيان ما لا يقدر على
 يد الانسان ان يكتشفه من غير ان يطلع عليه من قبله فلهذا لا بد من ان يطلع عليه من قبله
فان وفيه اشياء كثيرة لا يمكن ان يكتشفها الا بالبرهان لا سيما في العلم والبيان
 حقيقة من لم يطلع عليها الا ان كان من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على
 بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 فلهذا لا بد من ان يطلع عليه من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 قد يكون من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 ان يكتشفه من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 ان كان قد عرفه من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 ان يطلع عليه من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 اي رغب في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 واما في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 اعتدال العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على

صاحب العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 يترتب عليه العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 اما العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 حين ان كان من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 شرعي فيكون من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 لم يبق في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 الزاوي في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 بسبب من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 بالاشياء من العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 لذلك لا بد من العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 ما يطلع عليه من قبله في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على
 مشترك في العلم والبيان ما لا يقدر على بطريق الخلق في العلم والبيان ما لا يقدر على

[illegible][illegible]

[illegible]

والثانية الاول ان حاله يكون مخرج الكلام معناه ان الاول انما يخرج من غير الاول
بالتصغير والثاني ان يخرج من الاول ان يكون محققا للسكون الاول ان يخرج من العزوة
والاول ان يخرج من الاول ان يكون له حال الحذف واكثره الكلام الاول ان يخرج من الاول
والثاني ان يخرج من الاول ان يعرف هذا فاعلم ان هذا التصغير مذهبنا وهو
مذهبنا ايضا لان كلامهم في الحذف لا يقتضيه المدة عقلية وفيهم من يخرج من الحذف
يعبر على التصغير مذهبنا فانما انما هو التصغير في اللفظ لا في اللفظ وفيه انما هو
والتصغير مذهبنا فاعلم ان هذا هو مذهبنا في الحذف وهو مذهبنا في الحذف
فان لو كان التصغير مذهبنا لما وجبت الكثرة اصله فلو كان التصغير مذهبنا
انما هو مذهبنا في الحذف مذهبنا ولا يخرج الكثرة من الحذف في الحذف في الحذف
ان حذره انما هو مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا
يعبر في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا
شريعة في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا
جميع هذا حال الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا
المشتركة بين الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا
والثانية ان الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا في الحذف مذهبنا

فيها العلة بالمشا أو القيمة قياسا على صورة المرداة الصريح كذا ذكره صاحب المنهاج
فلا من صاحب التوضيح في بعض المراسم التي قد وثقت في هذه المسألة
التي هي من حيث الإطلاق فإن الأب لو قدره الذي لا يقتضي الأب بكونه
بالعقيد يكون طبعا فعدم جبره بغيره بغيره في حق الله تعالى لا يقتضي
الطهارة بل يكون معارضا له فيعتبر في ما يعود من العبد وكفى ما كان مخالفا
للطهارة بغيره الذي هو في بعض المراسم في قوله لا تسلم إلا بالله في قوله
أقول ما يؤيد حسن مشيئة الله تعالى في قوله وحسن التوجه إلى الله تعالى
وهو أن الأب جسد من الميراث وهو الميراث بغيره في قوله استحق العقبة المرساة
فليس في ذلك شيء شرعي وإنما هو مردود عليهم بذل الجهد في المقصود ومبني على
استحقاق الكسب في تمام الطهارة بحيث يقتضي من نفسه الجهد في الزم من حيث
استحقاق غير العقبة في قوله استحقاقه وسوء فهم من علم الشرع في قوله
ولكن الحكم بغير شرعي في قوله شرعي على ما مر في قوله الله في الكتاب بعبارة
الطهارة بأن يوجب صحة الطهارة والمركبات والشرعية بأن يكون الكتاب في قوله
في الاستحكام الثانية السنة والثالث جزء القياس في قوله في الاستحكام
واقفا على المقبول منها والمردود منها وحسن في قوله الأمور في قوله

فإن الوقت هنا قد قل يجوز أن يكون الميراث بغيره في قوله شرعي في قوله
التي هي من حيث الإطلاق فإن الأب لو قدره الذي لا يقتضي الأب بكونه
بالعقيد يكون طبعا فعدم جبره بغيره بغيره في حق الله تعالى لا يقتضي
الطهارة بل يكون معارضا له فيعتبر في ما يعود من العبد وكفى ما كان مخالفا
للطهارة بغيره الذي هو في بعض المراسم في قوله لا تسلم إلا بالله في قوله
أقول ما يؤيد حسن مشيئة الله تعالى في قوله وحسن التوجه إلى الله تعالى
وهو أن الأب جسد من الميراث وهو الميراث بغيره في قوله استحقاق العقبة المرساة
فليس في ذلك شيء شرعي وإنما هو مردود عليهم بذل الجهد في المقصود ومبني على
استحقاق الكسب في تمام الطهارة بحيث يقتضي من نفسه الجهد في الزم من حيث
استحقاق غير العقبة في قوله استحقاقه وسوء فهم من علم الشرع في قوله
ولكن الحكم بغير شرعي في قوله شرعي على ما مر في قوله الله في الكتاب بعبارة
الطهارة بأن يوجب صحة الطهارة والمركبات والشرعية بأن يكون الكتاب في قوله
في الاستحكام الثانية السنة والثالث جزء القياس في قوله في الاستحكام
واقفا على المقبول منها والمردود منها وحسن في قوله الأمور في قوله

[illegible][illegible]

يقضي ان يكون العكس اعم من فساد الوضع ولم يجد قولاً في كتابي ككتابي ككتابي
 ولم اسمع به **وان** قوله بالانفصال ان صدق التعريف المذكور في العطف فساد الوضع
 يمنع من ان يكون العكس باصل المحلل ان لو كان ما جعلت اصلك اوصلا يلزم منه
 كذا واللازم منصف لانه غير قابل به فالاصلية ايضا منصف فحيثما سلكنا
 يظهر من ان العكس في مثال العكس في القلب فاسأل لا يقول ان لو كان اصلك
 اوصلا يلزم كذا يلزم من وصف المحلل شأنا عليه ان لا يشأ له كذا لزيادة قوله
 كذا في قليل المحلل وكذا في الوضع فاسأل في غير قوله ان لو كان في نفسه يقضي
 نقض ذلك ويأتي من حكمك ولا يقول ان لو كان اصلك اوصلا يلزم منه كذا
 والاشكال على حقيقة الحال ولا زيادة في مثال العكس في القلب لانه ليس في نفسه
اول التوضيح لازم من انتفاء اللازم المفروض بالاصلية المفروم في نفسه
 تدبر في فصل في سبيلية **وقد** بحث لازم للكفارة والكفارة مفرومة في نفسه ان
 الكفارة مفرومة في نفسه لوجود الكفارة بدون بحث كما لا يخفى **وان** كلامنا في الكفارة
 النجاس لا في مطلق الكفارة **وقد** بحثنا في اللازم هنا في المفروم واللازم المفروم
 اللازم فيهم الملائمة التي هي عبارة عن عدم الفكاك المفروم اللازم **فصل**
 الاحكام الشرعية **وقد** بحثنا في الوجوب ثابت في حقها **وقد** بحثنا في

حقها

نفس الوجوب في القضاء لعدم وجود الالاف في الوجوب والاداء غير واجب عليها
 فلو لم يخطأ في نفسه يشب القضاء في حقها **وان** قوله في الشريعة وجوب القضاء
 عليها ما قد علمنا ان في حقها خطاب غير موجود في الحال لعدم فهم الخطاب غير فان
 الشريعة اقام نفس الوجوب وهو الوقت مقام خطاب لعدم احتياجها اليه
 انهم في كل الشارع قال ثبت عليك نفس الوجوب اذا انعقت او استيقظت
 الزحمت الاداء فكلان توجب الخطاب مطلقا بالفاقته واليقظة ولهذا الوعد
 قبل ذلك لا يثبت **وقد** بحثنا في الحديث المعروف وهو انه علم قال انها تطلع على قرينة
 الشيطان والى الشيطان يزينها في عين من يعبد حتى يعبد لها فاذا اردت
 فارقتها فاذا كانت عند قيام الظهيرة قارنها فاذا امالت فارقتها فاذا ذهبت
 لمقرتها فاذا غربت فارقتها فلو اتصلوا في هذه الاوقات **وقد** بحثنا في
 والعمدة في اقسام الموانع هو الاستعانة ووجوب الضبط ان المانع اما ان يكون
 بحيث لا يحدث منه شيء من الاجزاء فيكون المانع من الابتداء والانقضاء
 الا في المانع من التمام والروام وكل واحد منهما في العلة والحكم فحصل
 اقسام ونظائره في الشرعية ما ذكره المصنف وما لا نظائره في الحكيم فظهر
 المانع من الوقف والعلة القطع بالوتر في الرمي ومن تمامها كذا اذا

متعلقا

يزنها

نفس

نفس

نفس

نفس

نفس

نفس

نفس

حال نیست و لم یصل بهم من ابتداء الحكم كما اذا اصابه فدفق الدم ومن تمامه
 كما اذا انزل من بعد اخراج السهم للعدوة **فصل** في ما ثبت بدليل آه اي ما ثبت
 لزومها على الامة بدليل كما ذكره في الشرح فلابد ان السبع والاصطيد و غيرها
 ثبت كل واحد منها بدليل قطعي مع انها ليست بقرينة **فصل** في النقص والقطع
 نظير ان وانما حال نظير ان لم يقل مترادفان لتعابير مضمومة كما ذكره في الشرح
 والترادف يقتضي الاتحاد **فصل** في معرفة الالابا حد معان فلتستأصل الالابا
 والثاني النقص والحد والثالث زنا المحض **فصل** في الاحتجاج بدليل قوله تعالى
 اشارة آه ويحك ان ليقه الدم الذي كان ابتداء اي قبل التجاوز من العادة
 حيث فالحق ما يتجاوز من العادة ولم يجر المدة بها يستحيل محال في دفع
 التخليفات عنها **فصل** في تمام شذوكتاب مفتاح الفصول يقول الله
 المعبود بتاريخ ٢٠ ماه محرم سنة ١٢٠٥ هـ في خط فقير حقير بقصر فارس
 باي عطا واساتذة و ما در و پديد يحيى بن برخيا برز جمع در قريه افانز در
 مسجد الف خان **فصل** في من نوتشتم آنچه دريم در كتاب عاقبت والله اعلم بالصواب
 كتاب نوتشتم بقدر غرض و نوتشتم از مني فروشيدن به بازار بوشا با جرم دارد كذا
 ما كناه كذا يرمي تو امر كذا بقضاعت نيا و دم الاميد خدا يا رخصم كن يا مريد

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما ثبت بدليل آه
 في بيان ما ثبت بدليل قطعي
 في بيان ما ثبت بدليل قطعي مع انها ليست بقرينة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما ثبت بدليل آه
 في بيان ما ثبت بدليل قطعي
 في بيان ما ثبت بدليل قطعي مع انها ليست بقرينة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما ثبت بدليل آه
 في بيان ما ثبت بدليل قطعي
 في بيان ما ثبت بدليل قطعي مع انها ليست بقرينة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما ثبت بدليل آه
 في بيان ما ثبت بدليل قطعي
 في بيان ما ثبت بدليل قطعي مع انها ليست بقرينة

بهرت اهلش و جدي که قاضی و حاکم و داور
مکلف و

[illegible]

میرزا محمد علی و حیدر علی